يتقدم مسار مباحثات فيينا لإحياء الاتفاق النووي، مع الإعلان أن «المفاوضات دخلت مرحلة الصياغة» لنص مشترك، رغم الاعتراف بأن «الحلول العملية لا تزال بعيدة»، وذلك فيما يبدو أن انعكاسات هذا التقدم ستظهر سريعاً في المنطقة وأبرزها الحديث عن لقاءات سعودية إيرانية

مشروع مكتوب لاتفاق نووي صعب

تقدّم بلا توصل إلى حل كامل وتزايد المؤشرات على مباحثات إيرانية سعودية

طهران، بغداد ـ **العربي الجديد**

تتزايد المؤشرات على تحقيق مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي الموقّع عام 2015، تقدماً لصياغة مشروع مكتوب يمهد لحصول اتفاق، على الرغم من أن الحل الكامل لا يزال بعيد المدى، وفق تصريحات أمس الإثنين، أجمعت على إيجابية نتائج المحادثات. هذا التقدّم يبدو أنه ستكون له انعكاسات سريعة في المنطقة، لعل أبرزها ما كُشف من مباحثات سعودية إيرانية، على الرغم من عدم تأكيدها رسمياً، لكن مؤشرات إضافية تؤكد حدوثها.

وأعلن سفير روسيا إلى المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها، ميخائيل أوليانوف، عبر حسابه على «تويتر» أمس، أنه «بعد أسبوعين من النقاشات بشأن إعادة العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي)، يمكننا أن نلحظ برضا أن المفاوضات دخلت مرحلة الصياغة». وأضاف «الحلول العملية لا تزال بعيدة، لكننا انتقلنا من الكلمات العامة إلى الاتفاق على خطوات محددة نحو الهدف»، المتمثل عملياً بعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق الذي انسحبت منه عام 2018، وعودة الأخيرة إلى احترام كامل التزاماتها بموجب الاتفاق المبرم عام 2015.

في السياق، قال مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل إنه يرى رغبة في إنقاذ اتفاق 2015، مشيراً إلى حدوث تقدم في محادثات فيينا تهدف لإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق. وتابع في تصريحات أمس «أعتقد أن هناك رغبة جيدة من الطرفين (إيران والولايات المتحدة) للتوصل إلى اتفاق، وهذه أنباء سارة». وأضاف «أعتقد أن كلا الطرفين مهتمان حقاً بالتوصل إلى اتفاق، وهما يمضيان من القضايا العامة إلى تلك الأكثر تفصيلاً، والتي هي بوضوح، من جانب تخص رفع العقوبات ومن الجانب الآخر تتعلق بقضايا الالتزام (بالاتفاق) النووي».

الأجواء الإيجابية أكدت عليها طهران، إذ أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، في مؤتمر صحافي أمس، أن «هناك تقدماً (في مفاوضات فيينا) ونحن على مسار صحيح، لكن ذلك لا يعني أن الحوارات دخلت مرحلتها الأخيرة ولا حل الخلافات». وأضاف أن طهران قدّمت «نصوصاً مكتوبة للحؤول دون الدخول في مفاوضات استنزافية، وننتظر من الأطراف الأخرى أيضاً العمل بالمثل وتقديم نصوص مشتركة»، لافتاً إلى أن ما يجري في فيينا «هو حوارات فنية لرفع العقوبات وعودة الولايات المتحدة إلى تنفيذ تعهداتها بالاتفاق النووي والقرار 2231» لمجلس الأمن، والمكمل للاتفاق المبرم عام 2015. وأوضح «إننا في مرحلة صعبة» من المباحثات و«نسعى إلى تأمين مصالح شعبنا»، مؤكداً أنه إذا قررت أميركا «الابتعاد عن إرث (الرئيس الأميركي السابق دونالد) ترامب الفاشل والعودة إلى التزاماتها، فالمشاورات ستتقدّم بشكل أسهل». ونفى خطيب زادة وجود مباحثات مباشرة أو غير مباشرة مع الولايات المتحدة في فيينا، قائلاً إن مباحثات بلاده مع أطراف الاتفاق النووي، مشدداً على أن طهران لن تعود لتنفيذ تعهداتها النووية قبل رفع جميع العقوبات والتحقق من ذلك عملياً.

الأجواء نفسها يبدو أن إسرائيل اطّلعت عليها، إذ قال موقع «هآرتس» الإسرائيلي ليلة الأحد، إن «الموساد» وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» يعتقدان بأن التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لاتفاق نووي جديد بات قريباً، وتمّم بلورته للتوصل إليه في غضون أسابيع. وجاء ذلك بحسب «هآرتس»، في تقديرات عرضها الجهازان خلال جلسة خاصة عقدها الكابينت السياسي والأمني للحكومة الإسرائيلية، مساء الأحد، لبحث التصعيد بين إسرائيل وإيران أخيراً، خصوصاً بعد التفجير في منشأة نطنز، وما تبعه من تقارير وإشارات حول دور إسرائيل في تنفيذ هذا التفجير. ونقل «هآرتس» عمن قال إنها مصادر مطلعة على المداولات، أنه في الوقت الذي أبدى فيه رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو موقفاً معارضاً بشدة لتجديد الاتفاق النووي مع إيران، فإن وزير الأمن بني غانتس يقود توجهاً مغايراً يدعو للمساهمة في التوصل إلى اتفاق يخدم المصالح الإسرائيلية. ولفت موقع «هآرتس» إلى أن جلسة الكابينت انتهت من دون اتخذ قرارات سوى تحديد جلسة جديدة لاستماع لمواقف الوزراء أعضاء الكابينت، بعد أن تم الأحد الاستماع لتقارير من «الموساد» و«أمان».

هذا التقدّم في الملف النووي، يبدو أنه ستكون لها انعكاسات إقليمية، إذ كانت صحيفة «فايننشال تايمز» نقلت عن مسؤول لم تسمه أن المباحثات بين إيران والسعودية، التي عُقدت في 9 إبريل/نيسان في بغداد وفق الصحيفة، تمضي «بشكل أسرع بسبب المباحثات مع الولايات المتحدة (المتعلقة بالاتفاق النووي) وهجمات الحوثيين».

وأكدت وكالة «فرانس برس» نقلاً عن مصدر حكومي عراقي وآخر دبلوماسي غربي، أمس الإثنين، حصول لقاء مطلع إبريل في بغداد بين وفدين رفيعي المستوى من السعودية وإيران. وأكد مسؤول حكومي عراقي للوكالة أن وفداً سعودياً برئاسة رئيس المخابرات خالد بن علي الحميدان، ووفداً إيرانياً برئاسة مسؤولين مفوضين من قبل الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي علي شمخاني، اجتمعا في بغداد مطلع الشهر الحالي. فيما قال دبلوماسي غربي من جانبه إنه «اطلع على أنباء عن قبل حدوثها»، وقدمت على أنها «تستهدف تحسين العلاقات» بين إيران والسعودية. كذلك، أعلنت وزارة الخارجية العراقية، أمس، أن أمن المنطقة واستقرارها ينعكسان على العراق، متحدثة عما وصفته بـ«حضور عراقي في المشهد بموقع المبادرة»، وذلك بعد التقارير عن رعاية بغداد المحادثات بين طهران والرياض. ونقلت وكالة الأنباء العراقية، عن المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد الصحّاف، قوله إن «الدبلوماسية المبادرة منهج كرسنا له، وهي ليست خياراً، بل مسار يعزز مصالح العراق»، مضيفاً أن «وزارة الخارجية تعمل بدأب عال لتعزيز المبادرات الجماعية لتعزيز أمن واستقرار المنطقة».

لكن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زادة، رفض أمس تأكيد حصول اللقاء، وقال «إننا أيضاً اطلعنا على تقارير إعلامية بشأن ذلك فهناك روايات مختلفة ومتناقضة». وأضاف أن بلاده لا تعلق على مثل هذه «الروايات المتناقضة»، مضيفاً «هذه وكالات الأنباء لها تاريخ طويل في نشر الشائعات». غير أنه أوضح في الوقت نفسه أن «إيران ترحب دوماً بالحوار مع السعودية، وتعتبر أن ذلك يصب في مصلحة شعبي البلدين والأمن والاستقرار في المنطقة».

أكد خطيب زادة حصول تقدم في المفاوضات (عطا كيناري/فرانس برس)

مسؤول روسي: انتقلنا من الكلمات العامة لخطوات محددة

طهران: الحوارات لم تدخل مرحلتها الأخيرة بعد

للحديث تتمة...

اعراض الحل الأممي لليمن

زكريا الكمالي

الخميس الماضي، احتفل المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث، أمام مجلس الأمن، بمرور عام على دخول طرفي النزاع في مفاوضات لوقف إطلاق النار، باعتباره انجازاً فريداً، على الرغم من أنّ الأمم المتحدة بدت في هذه المشاورات مثل التنين، تشعل المزيد من الحرائق ولا تطفئها. منذ أن طرح غريفيث ما يسمى بالإعلان المشترك لوقف إطلاق النار، في مارس/آذار 2020، اتسعت رقعة التصعيد، إذ بدأت المليشيات الحوثية هجماتها على الجوف والبيضاء ومن بعدها مأرب، التي لا يزال القتال فيها مستعراً.

ليس القصد هنا أنّ الأمم المتحدة ساهمت في تأجيج الحرب أو صبّت الزيت على النار، ولو أن وجهة نظر الحوثيين دائماً ما تكرر هذه الاتهامات. لكن كما هو الحال في بعض الأدوية العلاجية التي تظهر معها أعراض جانبية، هكذا بدت المبادرة الأممية لوقف الحرب في اليمن. ولكن المؤسف أنّ الأعراض الأممية ظهرت أكثر من أعراض الأدوية: امتد العنف إلى محافظات مختلفة، نزيف بشري هائل للمقاتلين من الجانبين، وفوق ذلك تدشين الحوثيين لرحلات جوية مفخخة بشكل يومي صوب المطارات السعودية، فما يحدث في العمق السعودي تعدى مسألة الهجمات المدروسة. وبما أنّ الأعراض الدوائية في بعض الأحيان تصبح قاتلة، وتدمر الصحة أكثر من المرض المفترض اجتثاثه، يبدو أنّ الأعراض الأممية باتت خطراً على اليمن أكثر من الحرب التي كانت قائمة قبل مارس 2020. ولهذا، يتوجب على الأطباء الأمميين إدراك عدم جدوى ما يقومون به من تدخل علاجي.

على الرغم من كل الأعراض المصاحبة لمبادرته، قدّم غريفيث لمجلس الأمن، الخميس الماضي، تصوراً لشكل اليمن في حال تم تنفيذ اتفاق الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار. وقال: «ما سيحدث في اليوم التالي للتوصل للاتفاق هو أن البنادق سوف تصمت، والطرقات التي أغلقتها الخطوط الأمامية لفترة طويلة، ستفتح تدريجياً - ليس في يوم واحد، ولكن في وقت قصير لمرور البضائع، الإنسانية أولاً، ثمّ من أجل حرية تنقل الأشخاص؛ والأطفال سيذهبون إلى مدارسهم من دون عوائق، فضلاً عن عودة العمال إلى أماكن عملهم عبر الخطوط التي أعاقت ذلك». نتائج مبهرة لم يكن أحد يتصورها فعلاً، ويكفي اليمنيين أنهم قد عرفوا بالنوايا الأممية الطيبة تجاههم، على الرغم من أنّ الاتفاقيات ليست بالنيات، ولكن بالتنفيذ الفعلي على أرض الواقع.

التقارب المصري التركي: مفاوضات على ضمانات إقليمية

يعتبر الالتحاق بمنتدى الغاز هدفاً طبيعياً لتركيا (براق أكاي/الأناضول)

استفسرت أثينا من مصر عن تقاربها مع تركيا وتأثيره على الصراع حول غاز المتوسط، الذي تحوّل إلى صراع محاور، وسط محاولة القاهرة المواءمة بين مصالحها في «منتدى المتوسط» وما تريده من أنقرة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن اللقاء الذي جمع وزيري الخارجية المصري سامح شكري واليوناني نيكوس ديندياس، أول من أمس الأحد، في القاهرة، ركّز بشكل أساسي على التطورات الجديدة في العلاقات الثنائية بين القاهرة وأنقرة، إذ كانت أثينا قد عبّرت من قبل عن قلقها من هذا التقارب، مشيرة إلى أن زيارة ديندياس الثانية للقاهرة في ظرف شهرين جاءت للوقوف على طبيعة التطورات، وياتي ذلك بسبب استمرار الحديث التركي عن وجود تقدم «كبير» في المباحثات الدبلوماسية والأمنية مع مصر، واتخاذ بعض الخطوات لوقف الحملات الإعلامية المعارضة للنظام المصري، مقابل استمرار التحفظ المصري حول المسألة في الخطاب الرسمي المعلن في وسائل الإعلام، ما يثير أسئلة لدى اليونان وقبرص، وغيرهما من الدول التي تتخذ مواقف سلبية جذرية من تركيا. ويترافق ذلك مع محاولة الإمارات عرقلة هذا التقارب المصري - التركي، وعدم ارتياح السعودية للأمر ذاته.

مستقبل العلاقات المصرية - التركية، وأثرها على العلاقات مع اليونان وقبرص والاحتلال الإسرائيلي، وما إذا كان يمكن لتركيا الانضمام يوماً إلى منتدى غاز شرق المتوسط، كانت المحاور الأساسية للقاء شكري وديندياس. وأضافت المصادر أن الوزير اليوناني والوفد المرافق له استفسروا مرّات عدة عن «الضمانات الإقليمية التي ترغب مصر في الحصول عليها من تركيا، بالتوازي مع الضمانات الخاصة بعدم التدخل في الشؤون المحلية المصرية، ووقف الهجوم الإعلامي من القنوات المصرية في تركيا».

وذكرت المصادر أن الجانب المصري كشف للمرة الأولى، خلال لقاء أول من أمس، أن هناك «مناقشات متقدمة حول انسحاب شامل للأتراك من ليبيا، وانتزاع تعهدات تركية بعدم التدخل العسكري مجدداً في ليبيا، كنوع من الطمأنة الاستراتيجية لمصر على عمقها الغربي، مقابل تنسيق الجهود المصرية التركية لدعم سلطة سياسية في ليبيا ترعى مصالح الطرفين». ومع ما يمثله ذلك من تهديد محتمل لمصالح الإمارات وفرنسا، الحليفتين الأساسيتين لمصر في ليبيا، ودول أخرى قلقة من تدخل تركيا وتأثيرها السياسي الممتد على البرلمان والحكومة الانتقالية، فإن الجانب المصري أكد لليونانيين أنه «سيرعى مصالح أبوظبي وباريس ويطلعهما باستمرار على مستجدات النقاش حول الموضوع».

وبحسب مصادر دبلوماسية مصرية، فإن القاهرة كانت هي صاحبة القرار بشأن عدم المشاركة في المنتدى الذي انعقد يوم الجمعة الماضي في قبرص، بمشاركة اليونان والإمارات وإسرائيل وقبرص. ولفتت إلى أن «القرار المصري يأتي في إطار عمليات التمهيد وإظهار حسن النوايا بين تركيا ومصر، على ضوء لقاءات بمستوى استخباري بين الجانبين ترمي للوصول إلى اتفاق تهدئة، تعول عليه تركيا كثيراً في دعم موقفها في مواجهة اليونان في ما يتعلق بأزمة الحدود البحرية بين البلدين».

وأضافت المصادر أن «القاهرة من جانبها تقدّر تحالفاتها جيداً، وتتعاون مع حلفائها بصدق، وهو ما يتطلب تعاملاً من جانب الحلفاء بعكس ذلك». وأشارت المصادر إلى أنه «على الرغم مما قدمته القاهرة، إلا أن بعض الحلفاء كانت لهم مواقف مغايرة، أثّرت سلباً على الوضع المصري، حيث فوجئت مصر بتحركات تستبعدها من اتفاقيات اقتصادية بشكل لم يتم تفسيره على نحو مقنع».

وقالت المصادر إنه على ضوء التباين الآخذ في الاتساع بين القاهرة وأثينا، بدأت اليونان محاولة، وصفتها المصادر بـ«اليائسة»، لترسيم الحدود البحرية مع ليبيا التي تعد حليفاً استراتيجياً لتركيا، في محاولة للضغط من جانب أثينا على أنقرة، بملف التقارب مع مصر والذي من شأنه في حال حدوثه، إضعاف الموقف اليوناني.

ورجّحت المصادر أن «التحالف بشكله السابق بين مصر واليونان ليس من المرجح عودته من حيث القوة، نظراً لتجاوب تركيا مع مصر في المطالب الخاصة ببعض الملفات التي كانت تؤرق النظام المصري، وعلى رأسها قنوات المعارضة المصرية التي تبث من إسطنبول». وقالت المصادر إن التحركات التركية في هذا الملف «لاقت استحساناً مصرياً، في وقت تسعى فيه القاهرة للتخلص من هذا الملف، وهو ما سيحتم اتفاقاً مع أنقرة في ملف شرق المتوسط، سيؤثر بالتبعية على التحالف المصري اليوناني القبرصي، في ظلّ التحولات التي تشهدها تحالفات المنطقة».

وفي ملف التعاون في مجال الغاز، قالت المصادر إن كلا من اليونان وقبرص ودولة الاحتلال لا تجد غضاضة في انضمام تركيا إلى منتدى شرق المتوسط، لكن مصر من ناحيتها تضع لذلك بعض الشروط، التي أطلعت عليها الجانب اليوناني أيضاً، ومنها وجود تنسيق كامل بين آليات التنقيب والاستكشاف والإسالة والتصرف وأسعار البيع بين جميع الدول. لكن هذه المناقشات تبدو حتى الآن مرجاة على طاولة المفاوضات المصرية - التركية، إلى حين الاتفاق على البنود الأكثر أهمية والخاصة بالعلاقات المباشرة بين البلدين. وتوجد مصالح جميع الأطراف على ضرورة تدعيم سوق المنتجات الهيدروكربونية والإسراع في جهود الاستكشاف والاستخراج وإبرام عقود التنقيب والتوريد، نظراً للتوقعات المتناقضة في العديد من الدوائر الاقتصادية بدول المنطقة والعالم والشركات العاملة في المجال، بشأن استمرار اعتماد أوروبا على الغاز والمنتجات الهيدروجينية في العقود المقبلة، في ظلّ توجه دول أوروبية عدة إلى التوسع في استخدام الطاقة النظيفة وسنّ تشريعات لضمان ذلك.

وبينما يعتبر التحاق تركيا بالمنتدى هدفاً طبيعياً لها، لأنه يضمن مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي في المنطقة، كما يحميها من الصراع الأكبر بين الولايات المتحدة وروسيا حول الاستفادة من المنطقة والتواجد الاستراتيجي فيها، فإن التوصل إلى تفاهم بين دول المنتدى وأنقرة يغني جميع الأطراف عن حسابات التنافس والمضاربة، كما يعظم إمكانية الاستفادة من إمكانات الجميع.

فضلاً عن ذلك، فإن تركيا، بحسب المصادر، ترغب في ربط النقاش حول فرص وشروط انضمامها للمنتدى بموضوع أهم بالنسبة إليها، وهو ترسيم الحدود البحرية بينهما، والذي وصفته المصادر بأنه «هدف منشود للبلدين»، لكن الاتصالات الجارية حالياً تركز على اتخاذ خطوات تجعل مفاوضات الترسيم مستقبلاً ممكنة وسهلة، والعامل المسهّل الأول لذلك هو حسم إمكانية مشاركة اليونان وقبرص فيها، ومدى قبول كل طرف بتقديم تنازلات بغية التوصل إلى اتفاق. وأوضحت المصادر ذاتها أن المفاوضات المصرية - التركية ماضية في دراسة مقترح اشتراكهما مع إسرائيل في المشروع الطموح لتصدير الغاز لأوروبا، باعتبار أن مصر ودولة الاحتلال هما المالكتان حالياً لأكبر حقول الغاز في المنطقة، إذا ما قورنت بالحقول المكتشفة في منطقتي قبرص واليونان، وكذلك الحقول المكتشفة حديثاً في تركيا.

توثيق العلاقات وليبيا

تجاهل الحديث الرسمي بين وزيري خارجية مصر واليونان، سامح شكري ونيكوس ديندياس (الصورة)، قضايا غاز المتوسط، وركّز على توثيق العلاقات الثنائية والاطلاع على أوضاع في ليبيا. كما لم يشر الطرفان إلى وجود أي خلافات بينهما على الاستغلال المستقبلي للمناطق الاقتصادية البحرية، إذا حدث اتفاق مصري تركي على ترسيم الحدود البحرية، وما سيستتبع ذلك من تساؤلات بشأن اليونان وقبرص، اللتين لن تعترفا بمثل هذا الترسيم.

قصف قاعدة بعشيقة: مخاوف من احتكاك في العراق

يهدد القصف الأخير لقاعدة بعشيقة في العراق، بفتح جبهة جديدة بين الفصائل المسلحة وتركيا، يتعدّى مبدأ مواجهة حزب «العمال الكردستاني»

بغداد ـ **زيد سالم**

بعد نحو أسبوع على الهجوم الصاروخي الذي استهدف قاعدة «زليكان» التي تستقر فيها القوات التركية في بلدة بعشيقة (35 كيلومتراً شمالي شرق الموصل) ليل الأربعاء الخميس الماضي، لم تعلن السلطات العراقية عن نتائج التحقيق الذي فتحته بالهجوم. كما لم توجه أنقرة اتهامات واضحة لأي من الأطراف المسلحة الفاعلة في محافظة نينوى، لكن مصادر أمنية عراقية في قيادة عمليات نينوى كشفت لـ«العربي الجديد»، أمس الاثنين، أن التحقيقات تشير إلى تورط مليشيا «حشد الشبك» بالهجوم.

وتسبّب الهجوم، الذي تزامن مع هجوم مماثل بطائرة مسيّرة مفخخة على مطار أربيل الدولي، ليل الأربعاء-الخميس الماضي، بمقتل جندي تركي، فضلاً عن إصابة فتاتين اثنتين. و«حشد الشبك» فصيل مسلح مدعوم من طهران، وأدرجت وزارة الخزانة الأميركية العام الماضي مؤسسه وزعيمه الروحي، وعد القدو، على لائحة العقوبات.

وأفادت مصادر لـ«العربي الجديد»، بأن الهجوم الصاروخي جاء بعد أيام من استقرار مليشيات أخرى في المنطقة ذاتها، تحديداً في بعشيقة وبرطلة وبازوايا وبشير، أبرزها «كتائب سيد الشهداء»، و«كتائب حزب الله»، وقطنت في مبان فارغة بتلك المناطق. وأكدت أن الهجوم الصاروخي، وهو الأول من نوعه، يعني أن الجماعات المسلحة فتحت باب مواجهة جديدة مع كل ما يحدث في نينوى وحتى إقليم كردستان من عدم استقرار أمني، هو سنجار، التي تحوّلت إلى مركز للصراع الإيراني التركي، بعد أن كانت تعاني من صراع دام لسنوات بين بغداد وأربيل. وبالتالي تحوّلت هذه المنطقة التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني إلى منطقة صراع إقليمي».

في السياق، قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية كاطع الركابي، إن «شمال العراق يعاني من عدم استقرار أمني، يهدد حياة المواطنين، لا سيما بعد إصابة مدنيين بالقصف الذي طاول قاعدة بعشيقة، التي تطالب جهات سياسية عراقية وكتل برلمانية منذ سنوات بإنهاء ملفها وإخراج القوات التركية منها، التي تتجاوز على السيادة العراقية». ولفت في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «حكومة مصطفى الكاظمي تهمل ملف إخراج القوات التركية وإنهاء العمليات العسكرية التي تقوم بها أنقرة في مناطق شمال العراق».

المعروفة أيضاً باسم «معسكر بعشيقة». في المقابل، اعتبر زعيم «حشد الشبك» وعد القدو، أن «وجود أي قاعدة عسكرية غير مصرح بها من قبل الحكومة العراقية أو البرلمان، يهدف إلى غايات غير معلنة، ويشكل عنصراً من عناصر عدم استقرار المنطقة التي تتمركز فيها هذه القاعدة، كما أنه يربك عمل القوات العراقية بسبب ما تتعرض له القاعدة من هجمات صاروخية». وأوضح في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن «وجود القواعد العسكرية التركية في مدينة نينوى، يبعث برسائل عدم اطمئنان للأهالي، لا سيما بعد عمليات القصف الذي تعرضت له وتسببت بأذى للمواطنين. وحتى إن وجدت هذه القواعد بتخويل عراقي، فلا بد أن تكون هناك دراسات أمنية واجتماعية تحكم تواجدها، لجهة ابتعادها عن المناطق المأهولة بالسكان، وألا تكون ملاصقة لدور الأهالي، كونها تحتوي على مدفعيات وأسلحة تهدد حياة الأهالي».

من جهته، قال المتحدث باسم «جبهة الإنقاذ والتنمية» خالد الدبوني، إن «معظم المليشيات في نينوى لا تخشى من حدوث أي احتكاك مع أي جانب، سواء كان تركياً أم كردياً، كونها تحارب على أراض غير أراضيها». وقال الدبوني لـ«العربي الجديد»، إن «عمل القوات التركية في معسكر بعشيقة في الوقت الحالي، يقتصر على الإسناد الجوي عبر الطائرات المسيّرة والحربية التي تستهدف أهدافاً تابعة لحزب العمال الكردستاني، وتتعامل في حربها ضد العمال بناءً على مفهوم الحرب المخابراتية». وأكد أن «القصف الأخير الذي استهدف زليكان، لم يحظ بتبنّي أي جهة مسلحة، كما الحال مع القصف الذي تعرضت له مقرات الحشد الشعبي عقب العملية، ولكن كلا الطرفين يعرف من المستهدف لكليهما، ويتم التعامل مع ذلك مخابراتياً». وأضاف أن «الهدف من كل ما يحدث في نينوى وحتى إقليم كردستان من عدم استقرار أمني، هو سنجار، التي تحوّلت إلى مركز للصراع الإيراني التركي، بعد أن كانت تعاني من صراع دام لسنوات بين بغداد وأربيل. وبالتالي تحوّلت هذه المنطقة التي يسيطر عليها حزب العمال الكردستاني إلى منطقة صراع إقليمي».

في السياق، قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية كاطع الركابي، إن «شمال العراق يعاني من عدم استقرار أمني، يهدد حياة المواطنين، لا سيما بعد إصابة مدنيين بالقصف الذي طاول قاعدة بعشيقة، التي تطالب جهات سياسية عراقية وكتل برلمانية منذ سنوات بإنهاء ملفها وإخراج القوات التركية منها، التي تتجاوز على السيادة العراقية». ولفت في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «حكومة مصطفى الكاظمي تهمل ملف إخراج القوات التركية وإنهاء العمليات العسكرية التي تقوم بها أنقرة في مناطق شمال العراق».

التحقيقات تشير إلى تورط مليشيا «حشد الشبك» بالهجوم

شرق غرب

سورية: النظام يخرق الهدنة في إدلب

قتل عنصر من قوات النظام السوري، أمس الإثنين، في تبادل لإطلاق نار مع قوات المعارضة في ريف إدلب شمالي سورية. وقالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، إن قوات المعارضة قتلت عنصراً من قوات النظام على محور بلدة الدار الكبيرة في ريف إدلب الجنوبي، وذلك إثر خرق النظام اتفاق وقف إطلاق النار بقصف مدفعي على محوري كنصفرة والفطيرة في جبل الزاوية.

(العربي الجديد)

نتنياهو يدفع باتجاه تغيير نمط الانتخابات

ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أمس الإثنين، أن حزبي «الليكود» و«يمينا» يجريان اتصالات لتشكيل حكومة متساوية في الصلاحيات والقرارات بينهما، وسط استمرار مساعي رئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو (الصورة) لتشكيل حكومته. وجاء ذلك فيما أعاد وزير الداخلية وزعيم حزب «شاس»، أريه درعي، المؤيد لنتنياهو، اقتراح إجراء انتخابات إسرائيلية مقبلة، إذا أخفق الأخير في مسعاه، على منصب رئيس الحكومة فقط.

(العربي الجديد)

مشروع إماراتي إسرائيلي لتكنولوجيا للبيانات الضخمة

أعلنت شركة التكنولوجيا «جي 42» في أبوظبي، والتي يرأس مجلس إدارتها مستشار الأمن القومي الإماراتي طحنون بن زايد آل نهيان، و«رفائيل» الإسرائيلية للأنظمة الدفاعية المملوكة لدولة الاحتلال، أمس الإثنين، إقامة مشروع مشترك للتطبيقات التجارية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا البيانات الضخمة. وقال سفير الإمارات لدى إسرائيل، محمد آل خاجه، إن المشروع يعزز العلاقات بين تل أبيب وأبوظبي، فضلاً عن فرص النمو الاقتصادي.

(رويترز)

مطالبة فلسطينية لواشنطن بلجم الاستيطان

طالبت الحكومة الفلسطينية، أمس الإثنين، الإدارة الأميركية بـ«سرعة التدخل الجاد والفاعل للجم التوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة، والذي يتضمن مخططات لإقامة أكثر من 12 ألف وحدة استيطانية في الضفة الغربية». وقال رئيس الحكومة محمد اشتية (الصورة)، إن «التوسع الاستعماري الاستيطاني طفرة جديدة تحمل نذر مخاطر كبيرة» على عملية السلام، مشيراً أيضاً إلى «مناقشة الكنيست مشروع قانون لشرعنة البؤر الاستيطانية» ما يناقض القرارات الدولية.

(العربي الجديد)

دعم أفريقي للمسار السياسي في ليبيا

أكدت مفوضية الاتحاد الأفريقي، أمس الإثنين، دعمها للمجلس الرئاسي الليبي في إرساء الاستقرار وإنجاح المسار السياسي في ليبيا. وقال رئيس المفوضية موسى فقيه، خلال لقائه رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي في طرابلس، إن المفوضية تدعم ليبيا «خصوصاً للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة»، مضيفاً أن الدعم يشمل أيضاً إنجاز الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول المقبل.

(الأناضول)

بورتريه

مسيرة نضال سياسي طويل في السجون والمعارضة والصحافة

رحيل ميشيل كيلو

لم يتفق السوريون على شخصية سياسية معارضة في بلدهم، مثلما اتفقوا على ميشيل كيلو، الذي رحل أمس الاثنين، في العاصمة الفرنسية، باريس، عن عمر يناهز ٨١ عاماً، بعد نضال سياسي طويل في بلاده، معارض لنظام الأسد، الأب والابن، موصياً أبناء وطنه بالتماسك واستمرار توقهم للحرية، مؤكداً أنّ نظام بشار الأسد لم ينتصر

أمين العاصي

«لن يجرّكم أي هدف غير الحرّية فتمسّكوا بها، في كلّ كبيرة وصغيرة، ولا تتخلّوا عنها أبداً، لأن فيها وحدها مصرع الاستبداد». هذه كانت كلمات من رسالة مطولة، ودّع فيها ميشيل كيلو السوريين، قبل أكثر من أسبوع على وفاته في العاصمة الفرنسية باريس، يوم أمس الإثنين، عن عمر يناهز 81 عاماً. ودعا كيلو السوريين، في رسالته التي عُدّت بمثابة «وصية سياسية»، إلى «نبذ العقليات الضدّية والثأرية»، والاتحاد على كلمة سواء ورؤية وطنية جامعة «كي تصبحوا شعباً واحداً»، في محاولة منه قبيل وفاته لتبديد سُحب يأس لم تفارق سماء السوريين في الداخل والخارج.

توفي كيلو فيما يعيش السوريون تحت وطأة أزمات معيشية في الداخل، والتشرد بكل ألوانه في الخارج، وفيما باتت سورية عرضة للتقسيم، بعدما تحوّلت إلى مناطق نفوذ لقوى إقليمية ودولية. رحل كيلو منفيّاً، قبل أن يقطف بنفسه ثمار نصف قرن من العمل السياسي المعارض لتقويض نظام الاستبداد في سورية، ولكنه شهد على مدى أكثر من عشر سنوات انتفاضة السوريين التي لطالما حلم بها، وقضى من أجل الوصول إليها سنوات طويلة من عمره في معتقلات نظام الأسد الأب والابن.

لم يتفق السوريون على شخصية منخرطة في العمل السياسي المعارض منذ أكثر من 50 عاماً، مثلما اتفقوا على ميشيل كيلو، المولود في مدينة اللاذقية على الساحل السوري عام 1940، والذي درس الصحافة في مصر وألمانيا، وعمل عام 1966 في دائرة الترجمة بوزارة الثقافة في دمشق. انخرط كيلو في العمل السياسي المعارض منذ سبعينيات القرن الماضي، حين كان حافظ الأسد يهندس نظاماً استبدادياً يقوم على أسس طائفية وتحكمه أجهزة أمنية وأدت الحياة السياسية في البلاد.

ناصب كيلو نظام الأسد الأب العداء منذ البداية، وعرّى في مداخلة له أمام «اتحاد الكتّاب العرب» عام 1979 ما يسمّى بـ«الجبهة الوطنية التقدمية» التي كان شكّلها الأسد من أحزاب تدور في فلك حزبه، «البعث»، في خطوة من ضمن خطوات اتخذها لفرض الهيمنة السياسية الكاملة على البلاد وإغلاق الباب نهائياً أمام أي تيارات يمكن أن تشكل خطراً على نظامه.

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، اعتقل نظام الأسد، ميشيل كيلو، لمعارضته محاكمة أعضاء جماعة «الإخوان المسلمين» في سورية، والتي نشطت في معارضة نظام الأسد الذي فتك عام 1982 بمدينة حماة تحت ذريعة القضاء على هذه الجماعة. قضى كيلو عامين في سجن المزة سيئ الصيت في دمشق، في تجربة اعتقال أولى. بعد خروجه من المعتقل، غادر كيلو البلاد إلى فرنسا حيث قضى أعواماً قبل أن يعود إلى سورية في عام 1989، مواصلاً عمله في الحقلين السياسي والثقافي، معارضاً للنظام.

في عام 2000، كانت سورية على موعد مع حدث أمل السوريون أن يؤدي إلى تغيير سياسي جذري في بلادهم بعد عقود من الاستبداد، إذ «مات الديكتاتور» كما صرخ المعارض رياض الترك بعد وفاة حافظ الأسد منتصف ذاك العام. وفي مشهد لا يفارق ذاكرة السوريين بعد أكثر من 20 عاماً على حدوثه، ورث بشار الأسد السلطة عن أبيه، وهو ما أغرى معارضين وفي مقدمتهم ميشيل كيلو، للقيام بنشاط سياسي ضمن ما سُمّي حينها بـ«ربيع دمشق» الذي شهد ظهور المنتديات السياسية، و«لجان إحياء المجتمع المدني». لم يدم «ربيع دمشق» طويلاً، إذ ألغت الأجهزة الأمنية كل المنتديات السياسية واعتقلت الكثير من المعارضين، في رسالة واضحة أن شيئاً لم يتغيّر في «سورية الأسد» لا شكلاً ولا مضموناً، وأن سياسة بشار الأسد لن تختلف عن سياسة أبيه في كمّ الأفواه، لمنع أي نشاط يدفع باتجاه «تنوير» الشارع السوري.

عام 2005، وقّع معارضون وتيارات سياسية وقوى تغيير معارضة على وثيقة سياسية تحدد سبلاً لنقل سورية من الاستبداد إلى الديمقراطية، عُرفت لاحقاً بـ«إعلان دمشق»، ثم وقّع ميشيل كيلو مع معارضين «إعلان بيروت - دمشق» في 2006. اعتقل النظام في ذاك العام كيلو وآخرين، وحكم عليه بالسجن 3 سنوات بتهمة «نشر أخبار كاذبة وإضعاف الشعور القومي والتحريض على التفرقة الطائفية». وفي مرافعة شهيرة له أمام ما كانت تسمّى بـ«محكمة أمن الدولة»، قال كيلو: أنا الإنسان والمواطن الحُر ميشيل بن حنا كيلو وغالية عوض، الذي ليس نصير أي جماعة في لبنان أو سورية، وليس نصير أي حزب قائد أو منقاد وأي ثورة، سواء أكلت وطنها أم أكلت ناسها، لأنني نصير وطني الصغير سورية ووطني العربي الكبير، ونصير كل مواطن فيهما، نصير الحرية والديمقراطية.

في ربيع 2011، تحقق ما عمل كيلو وسوريون آخرون عليه طيلة 30 عاماً، حيث اندفعت جموع السوريين إلى الشوارع، معلنة انتهاء «زمن الخوف» وبدء ثورة شعبية جرت كثير من الدماء تحت جسورها بسبب الحرب التي شنّها النظام على طالبي التغيير في البلاد. تطلّع المنتفضون إلى ميشيل كيلو منذ الأيام الأولى للثورة، فلم يخيّب ظنهم كما فعل الكثيرون من المنتمين إلى اليسار السياسي، فأعلن تأييده المطلق للثورة، وهو ما عرّضه إلى مضايقات من قبل الأجهزة الأمنية هددت حياته، لإدراك هذه الأجهزة لأهمية الرجل واتفاق السوريين عليه. غادر كيلو البلاد خشية التنكيل به، كما فعل أغلب المعارضين المعروفين، ليؤسس مع مجموعة منهم في القاهرة عام 2012 «المنبر الديمقراطي السوري»، ثم أطلق هيئة «سوريون مسيحيون من أجل العدالة والحرية»، بهدف «ردم الهوّة بين المسيحيين وبقية الشعب...» كما قال حينها. ولكن هذه الخطوة لم تجد ترحيباً من الأوساط السورية المعارضة خشية تكريس واقع بدأ يتشكل في سورية، يقوم على العصبيات القومية والدينية والمذهبية.

عام 2013 انضم كيلو إلى «الائتلاف الوطني السوري» الذي كان تأسس في العاصمة القطرية الدوحة، ثم أسس في العام ذاته «اتحاد الديمقراطيين السوريين». انسحب كيلو لاحقاً من المشهد السياسي المؤسسي، مستقراً في باريس. وفي رسالته الأخيرة، حضّ كيلو السوريين على الاستمرار في الثورة لأن «النظام، مع حليفيه الإيراني والروسي، لم ينتصر»، كما طالبهم بالإبقاء على التصميم والتوق لـ«استعادة سوريتنا بالخلاص من هذا النظام الذي صادر أكثر من نصف قرن من تاريخ بلدنا»، مضيفاً: «شعبنا يستحق السلام والحرية والعدالة... سورية الأفضل والأجمل بانتظاركم».

انخرط كيلو في العمل السياسي المعارض منذ السبعينيات

تفرغ كيلو في سنواته الأخيرة لتشريح مجريات الثورة

شهد كيلو على انتفاضة السوريين التي حلم بها (أوّي بشارة/فرانس برس)

تشريح عقد الثورة

نشط ميشيل كيلو في العام ٢٠٠٠، بكتابة المقالات التي كانت تنشر في صحف لبنانية عدة، والتي شرّح فيها الفساد السياسي والاقتصادي الذي كان ينخر سورية بعد أكثر من ٣٠ عاماً من حكم استبدادي أمني قمعي. وفي آخر سنوات حياته، تفرغ ميشيل كيلو للكتابة في صحف عربية، تحديداً «العربي الجديد»، التي ظلّ يكتب فيها عموداً أسبوعياً ثابتاً حتى رحيله، لتشريح ما جرى خلال عقد كامل من عمر الثورة السورية.

تقرير

«السلام والحرية» منافس أم بديل لـ«الاتحاد الديمقراطي»؟

تواصل «جبهة السلام والحرية» شرقي الفرات في سورية، تنظيم نفسها وهياكلها، وسط تساؤلات عما إذا ستكون منافسة لحزب «الاتحاد الديمقراطي»، أم بديلاً عنه

سلام حسن

تسعى جبهة سياسية معارضة تضم تيارات عربية وكردية وآشورية في الشمال الشرقي من سورية، إلى فرض نفسها لاعباً رئيسياً في المنطقة التي باتت تُعرف بـ«شرقي الفرات» التي يسيطر عليها حزب «الاتحاد الديمقراطي» من خلال ذراعه العسكرية «وحدات حماية الشعب»، والذي عمل على منع أي مشاركة لباقي المكونات السياسية بالقرار العسكري والأمني والاقتصادي.

وأعلنت «جبهة السلام والحرية»، مساء السبت الماضي، أنها عقدت اجتماعاً افتراضياً لـ«استكمال التداول في الشأن التنظيمي الداخلي، ومناقشة اللوائح الداخلية وعمل المكاتب المتخصصة كمكتب العلاقات الوطنية، ومكتب العلاقات الخارجية، ومكتب الإعلام، ومكتب المساعدات الإنسانية»، وفق بيان لها.

وأشارت إلى أنّ الاجتماع تطرق أيضاً إلى «إمكان إجراء بعض التعديلات على اللوائح الداخلية التي أعدتها اللجنة التحضيرية، ومن شأنها تطوير آليات العمل داخل الجبهة»، مضيفة: «أوصى المجتمعون بضرورة بذل جميع الجهود لتفعيل عمل مؤسسات الجبهة، واستكمال اللقاءات مع القوى الوطنية السورية، والقوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الشأن السوري».

واعتبرت الجبهة نفسها «نواة وطنية سورية، جاءت تلبية لمشروع وطني يضمن حقوق جميع المكونات العرقية والدينية التي تجاهلت الدساتير السورية السابقة حقوقها ومورست بحقها إجراءات عنصرية». وأملت أن تكون «مشروعاً وطنياً يجسّد ثقافة الحوار التي حرمنا منها لعقود طويلة، ليكون شاملاً تقدّي به جميع المكونات السورية، ومظلة لمختلف القوى السياسية الوطنية»، وفق ما جاء في البيان.

وكانت أربعة كيانات سورية معارضة، أعلنت منتصف العام الماضي، تحالفها ضمن ما سمّي بـ«جبهة السلام والحرية»، وهي: المنظمة الآشورية الديمقراطية، والمجلس الوطني الكردي، وتيار الغد السوري، والمجلس العربي في الجزيرة والفرات. وجاء في البيان التأسيسي أن «جبهة السلام والحرية» هي «إطار لتحالف سياسي بين عدد من القوى السياسية السورية التي تسعى إلى بناء نظام ديمقراطي تعددي لا مركزي يصون كرامة السوريين وحريتهم، لا مكان فيه للإرهاب والتطرف والإقصاء بكلّ أشكاله وتجلياته».

ويشكل العرب غالبية السكان في «شرقي الفرات»، إلا أنّ هذه المنطقة تضم العدد الأكبر من الأكراد والآشوريين السوريين. ويسيطر حزب «الاتحاد الديمقراطي» على جل هذه المنطقة من خلال ذراعه العسكرية وهي «وحدات حماية الشعب» والتي تشكل الثقل الرئيسي لـ«قوات سورية الديمقراطية» والمعروفة اختصاراً بـ«قسد»، والتي تضم هي الأخرى مقاتلين من المكونات العرقية للمنطقة، إلا أن القرار بيد قادتها الأكراد.

ويأتي تفعيل عمل الجبهة في ظل استعصاء سياسي مستحكم بين أكبر تشكيلين سياسيين في المشهد الكردي، وهما حزب «الاتحاد الديمقراطي» و«المجلس الوطني الكردي»، إذ فشلا في ردم هوّة الخلاف بينهما لتشكيل مرجعية سياسية واحدة للأكراد السوريين كما تريد الولايات المتحدة التي ترعى حواراً بين الجانبين منذ عام.

في السياق، أوضح عضو المكتب السياسي لـ«المجلس العربي في الجزيرة والفرات» محمد شبيب عبد الرحمن، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجبهة «تحالف قوى سياسية كبرى تمثل قوميات وشرائح من المجتمع السوري»، مشيراً إلى أن «هذا التحالف بحد ذاته هدف». وأضاف: «نتطلع للعب دور فاعل في الساحة السورية وفي الحل السياسي المنشود لحفظ حقوق جميع القوميات في سورية».

من جهته، أشار كبرئيل موشي كورية، وهو في الهيئة القيادية في الجبهة، ممثلاً عن «الجبهة الآثورية»، إلى أنّ «مستقبل شرقي الفرات ينطوي على الكثير من التعقيد بسبب التدخل الخارجي في المنطقة وخضوعها لمعادلات الصراع»، مضيفاً في حديث مع «العربي الجديد» أنّ «جبهة السلام والحرية، تعمل بوسائل سلمية، وتسعى إلى ترجمة رؤيتها من خلال إعادة الاعتبار للعمل السياسي بعد تراجع العمليات العسكرية في سورية، وتأكيد كل الأطراف أن الحل في سورية سياسي وليس عسكرياً». وأوضح أنّ الجبهة «تسعى لأخذ مكانها في المشهد السوري على صعيد المعارضة الوطنية والتكامل مع قوى المعارضة، ومنها الائتلاف الوطني السوري».

بدوره، أكد الكاتب شفان إبراهيم، وهو عضو في مكتب الإعلام في الجبهة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ مكونات الجبهة من عرب وأكراد وآشوريين، «تشجع الحوار الكردي الكردي وتجد في نجاحه نجاحاً لها». وبيّن أن انضمام «المجلس الوطني الكردي» إلى الجبهة «لا يعد بديلاً عن الحوار الكردي»، مؤكداً أنّ المجلس «متمسك بالحوار ونجاحه ليفضي إلى إدارة تشاركية بين باقي مكونات الشمال الشرقي من سورية».

تتطلع الجبهة لدور في الساحة السورية وفي الحل السياسي

يسيطر حزب «الاتحاد الديمقراطي» على شرقي الفرات (دليل سليمان/فرانس برس)

إضاءة

تونس: فتاوى قيس سعيّد بعيون دستورية وقانونية

خلفت تصريحات الرئيس قيس سعيّد بشأن رئاسته للقوات المسلحة، جدلاً سياسياً وقانونياً واسعاً في تونس، لتبدأ معركة جديدة حول الصلاحيات وتأويل الدستور

تونس ـ وليد التليلي

لا تزال تصريحات الرئيس التونسي، قيس سعيّد، تثير جدلاً كبيراً في تونس، بعدما أعلن في خطاب خلال الاحتفال بعيد قوات الأمن الداخلي، أول من أمس الأحد، أنّ رئيس الجمهورية ليس القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية فقط، وإنما أيضاً القائد الأعلى لبقية القوات المسلحة والمدنية؛ من شرطة وجمارك وحرس وطني (الدرك)، والتي تخضع منذ عقود لإمرة الحكومة. واشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التونسية، بردود الفعل على هذا الإعلان الذي وصفه عديدون بـ«الخطير»، خصوصاً أنّ رد رئيس الحكومة هشام المشيشي، كان قوياً بدوره، إذ اعتبر في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أنّ «تأويل سعيّد للدستور شاذ وخارج السياق». وفي تعليق على هذا الجدل، أوضح أستاذ القانون الدستوري، رابح الخرايفي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هناك اختلافا بين قراءة رئيس الجمهورية وقراءة رئيس الحكومة للقانون المتعلق بالوظائف السامية والعليا، لأنّ رئيس الحكومة يعتبر أن القوات المسلحة تقتصر فقط على الجيش، والقوات الأخرى تخرج عن نطاق رئيس الجمهورية باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة. ولكن قراءة سعيّد لا تخلو من صواب، بمعنى أنّ القانون لم يحدد أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيوش، وإنما قال القوات المسلحة، وهو لفظ يحمل أوجها عدة» بحسب رأي الخرايفي. وأكد الخرايفي أنّ «الإشكال لا يكمن في الخلاف النظري والدستوري، وإنما في ما سيترتب على ذلك من صراع الصلاحيات». وتابع: «الرئيس سعيّد قسّم في خطابه التونسيين أمام القضاء؛ بين مواطنين لا حول ولا قوة لهم، وأصحاب نفوذ ومال ونواب يتمتعون بالحصانة والإفلات من العقاب، وتخفى ملفاتهم في مجلس النواب. وبالتالي صلاحياته على كل قوات الأمن تعني إمكانية إصدار أوامر بالإيقاف بحق البعض». ورأى أستاذ القانون الدستوري أنّ اعتبار البعض خطاب سعيّد خطيراً يأتي «بسبب أنه للمرة الأولى يكون صريحاً ومباشراً وواضحاً، وبعد عودته مباشرة من مصر». واعتبر الخرايفي أنّ ردّ المشيشي على سعيّد «لم يكن صائباً، لأنه أبرز أنه متصادم مع رئيس الجمهورية، ومن المفترض أنّ مؤسسات الدولة لا تعلّق على بعضها، وهنا كان صمت رئيس البرلمان راشد الغنوشي، أكثر حكمة».

من جهته، اعتبر أستاذ القانون الدستوري، جوهر بن مبارك، أنّ «أحاديث رئيس الجمهورية استهتار بالدستور والتشريع وفاتحة انقضاض على دولة القانون». وأضاف، في منشور على صفحته بموقع «فيسبوك»، أنّ الوضع «يقتضي وقفة صارمة من كل القوى السياسية والمدنية المؤمنة بالديمقراطية، وإسناد البلاد قبل فوات الأوان، بحكومة قوية، ورئيس لها قادر على مسك الأمور بقوة وحماية المؤسسات الديمقراطية وتحييد العبث قبل انفلات الوضع». بدوره، حذر الوزير السابق المكلف بالأمن، رضا صفر، من «حلقة جديدة من التجاذب السياسي في البلاد»، مبيناً في حديث لإذاعة «إكسبرس» الخاصة، أن هذا التجاذب «طبيعي باعتبار أن الدستور فيه بعض الغموض، بالإضافة إلى غياب المحكمة الدستورية». وأشار صفر إلى غياب «رئيس الجمهورية أقدم مؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة الأمنية، في هذا التجاذب السياسي، وهذا أمر خطير».

من جانبه، اعتبر رئيس الهيئة السياسية لحزب «أمل»، أحمد نجيب الشابي، في تصريح له، أنّ تونس «تشهد منذ مدة على الهواء مباشرة، انقلاباً ناعماً على السلطة يقوده رئيس الجمهورية». أما الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، فاعتبر أنّ رئيس الجمهورية «فضّل مرة أخرى الخوض في معركته الخاصة على حساب معركة التونسيين المصيرية». وأضاف في منشور عبر صفحته بموقع «فيسبوك»، أنّ ما تضمنه خطاب سعيّد «يعدّ خروجاً عن نص الدستور وروحه، ومحاولة لتوسيع سلطاته على خلاف ما نص عليه الدستور».

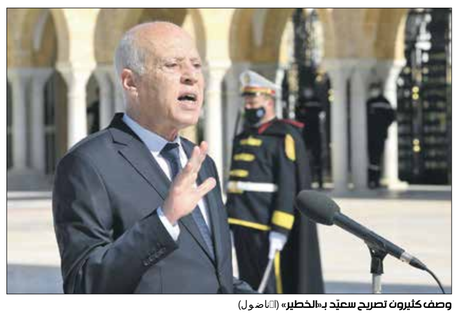

وصف كثيرون تصريح سعيّد بـ«الخطير» (أناضول)

الحدث

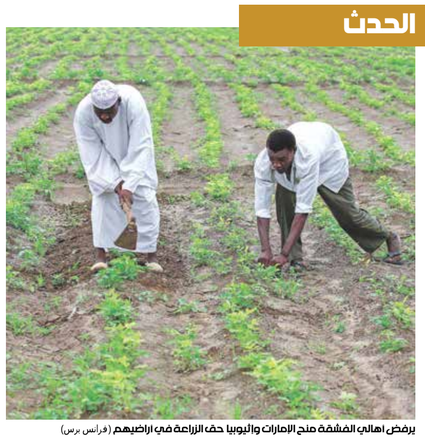

يرفض أهالي الفشقة منح الإمارات وإثيوبيا حق الزراعة في أراضيهم (فرانس برس)

خلاف السودان وإثيوبيا: رفض للوساطة الإماراتية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تتواصل في السودان ردود أفعال غاضبة ضد الوساطة الإماراتية بشأن الخلاف الحدودي بين السودان وإثيوبيا حول منطقة الفشقة. وأعلنت أكثر من جهة شعبية رفضها وساطة أبوظبي، لـ«احتوائها بنوداً غير منطقية وغير واقعية، وتتنافى مع الحقوق التاريخية للسودان في أراضي منطقة الفشقة، محل الخلاف الحدودي». وكانت الإمارات قد أعلنت في يناير/كانون الثاني الماضي رغبتها في التدخل لتخفيف حدة التوتر. وزار وفد منها الخرطوم وأديس أبابا، لكن المبادرة لم تتحرك عملياً إلا في نهاية شهر مارس/آذار الماضي ومطلع شهر إبريل/نيسان الحالي. وأبدى تجمع الأجسام المطلبية واللجان الأهلية الخاصة بأراضي الفشقة تحفظه بالكامل على المبادرة الإماراتية. وأشار إلى أن رفضه يأتي بسبب ما رشح في التقارير الإعلامية عن اقتراح لعودة الجيش السوداني إلى نقاط انتشاره قبل نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وكذلك جاء الرفض نتيجة لمقترح المبادرة تقسيم المساحات الزراعية بين أبوظبي وأديس أبابا والخرطوم، لتكون أراضي استثمارية، وأكد أن تلك المقترحات لا تُعد إلا تعميقاً جديداً للأزمة. ودعا التجمع إلى تمسك السودان بحقه القانوني في المساحات التي استعادها، مؤكداً أن مسألة التفاهمات والاتفاقيات حول الاستفادة من الأرض أو زراعتها هي شأن سوداني خالص لا مجال للمساومة فيه، مبيناً أن وضع العلامات الحدودية وفقًا لاتفاقية 1902 لا يجب أن يرتبط بأي وعود لاحقة لأي جهة مهما كانت النوايا والمبررات. وكان الجيش السوداني قد أعاد انتشاره منذ نوفمبر الماضي على الحدود، محرراً 95 في المائة من أراضي منطقة الفشقة التي ظلت تحت السيطرة الإثيوبية منذ عام 1995.

وتتكتم الحكومة السودانية على طبيعة ونصوص المبادرة الإماراتية، رغم الترحيب بها في آخر اجتماع لمجلس الأمن والدفاع، يوم الخميس الماضي، الذي بحث بناء رؤية وطنية حول المبادرة الإماراتية، لإزالة التوتر على الحدود مع إثيوبيا. وذكر وزير الدفاع الفريق ياسين إبراهيم، في تصريحات صحافية، أن مجلس الأمن والدفاع أشاد بالمبادرة والجهود التي ظلت تقدمها دولة الإمارات، لكنه رهن موقف السودان من المبادرة بوضع العلامات الحدودية وفقاً لاتفاقية 1902، كأساس لأي تعاون أو تفاهمات لاحقة، وأكد الوزير تمسك السودان بحقه القانوني في أراضيه.

وفي وقت لاحق، عقد المجلس المركزي للفشقة اجتماعاً، أمس الاثنين، طالب فيه بوقف التدخل الإماراتي في الشأن الداخلي، وطرد السفير الإماراتي في الخرطوم. وشدّد على أهمية مواصلة الجيش السوداني تحرير ما تبقى من أراضي الفشقة، وحذر المجلس بشدة من العواقب التي يترتب عليها القبول بالوساطة الإماراتية. وأوضح نائب منطقة الفشقة في آخر برلمان، رئيس المجلس المركزي للفشقة مبارك النور، رفض المنطقة الوساطة الإماراتية لأنها تمنح إثيوبيا والإمارات حق الزراعة في أراضيهم، وأنهم كأصحاب أرض يطالبون فقط بالحسم العسكري مع إثيوبيا التي فشلت معها منذ سنوات السبل الأخرى. ووصف في حديث لـ«العربي الجديد» المبادرة الإماراتية بـ«المشبوهة وغير الواضحة».

شرق غرب

سدّ النهضة: جولة أفريقية لشكري

أعلنت وزارة الخارجية المصرية، مساء أول من أمس الأحد، عن جولة للوزير سامح شكري (الصورة) إلى عدد من الدول الأفريقية، حاملاً رسائل من الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن أزمة سد النهضة الإثيوبي. وذكرت الخارجية في بيان أن شكري بدأ جولته في كينيا، على أن ينتقل بعدها إلى كل من جزر القمر وجنوب أفريقيا والكونغو الديمقراطية والسنغال وتونس. وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، أحمد حافظ، إن تلك الجولة «تأتي انطلاقاً من حرص مصر على إطلاع دول القارة الأفريقية على حقيقة وضع المفاوضات حول ملف سد النهضة».

(العربي الجديد)

السودان: السجن 10 سنوات لعبد الباسط حمزة

أصدرت محكمة سودانية، أمس الإثنين، حكماً بالسجن 10 سنوات ضد رجل الأعمال، عبد الباسط حمزة، المحسوب على نظام الرئيس السابق عمر البشير. ودانت المحكمة حمزة بتهم الثراء الحرام والمشبوه، ومخالفة قانون غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، وعدم تقديمه لإبراء ذمة مالية، والإدلاء ببيانات كاذبة للموظف العام.

(العربي الجديد)

الجزائر: 23 موقوفاً يواصلون إضرابهم عن الطعام

رفض 23 موقوفاً من نشطاء الحراك الشعبي في الجزائر، أمس الإثنين، وقف إضرابهم عن الطعام لليوم الـ12. وأعلن عضو هيئة الدفاع عن معتقلي الرأي، عبد الغني باجي، أن النشطاء موجودون في سجن الحراش في الضاحية الشرقية للعاصمة الجزائرية وهم «متمسكون بالإضراب عن الطعام والإفطار على الماء لليوم الثاني عشر». من جهة أخرى، برأت محكمة جزائرية الناشط في الحراك الشعبي فضيل بومالة من تهم التحريض على التجمهر، وإهانة هيئة نظامية، وعرض منشورات من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية على أنظار الجمهور.

(العربي الجديد)

سفينة بريطانية تتجه إلى البحر الأسود

كشفت وسائل إعلام تركية، أمس الاثنين، عن تقدم إنكلترا بطلب إلى تركيا، من أجل عبور سفينة حربية البحر الأسود عبر المضائق البحرية، عملاً باتفاقية «مونترو» الدولية الناظمة للحركة الملاحية للمضائق التركية التي تربط البحر المتوسط والبحر الأسود مروراً ببحر مرمرة. وأفادت قناة «سي إن إن» التركية، بأن أنقرة منحت الموافقة على عبور السفينة الإنكليزية.

(العربي الجديد)

اجتماع تركي ـ يوناني قريب

أعلنت وزارة الدفاع التركية، أمس الإثنين، اتفاقها مع نظيرتها اليونانية على عقد جولة رابعة من الاجتماعات بشأن تدابير بناء الثقة. وأضافت في بيان أن التفاصيل الأخرى المتعلقة بالاجتماعات المذكورة ستعلن قريباً، من دون الكشف عن مزيد من المعلومات. واستضافت أثينا الجولة الثالثة من الاجتماعات بين 17 و21 فبراير/ شباط الماضي.

(الأناضول)

تقرير

روسيا. أوروبا

منعطف خطير يهدّد علاقة بروكسل وموسكو

تشهد العلاقات الروسية ـ الأوروبية تحولات سلبية في الفترة الأخيرة، خصوصاً بسبب التحشيد المستمر للقوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا، والطرد المتبادل للدبلوماسيين بسبب التجسس. ويخشى كثر أن يؤدي تردّي العلاقات إلى نشوب صراع ميداني

جنود روس يتأهبون للانتقال إلى حدود شبه جزيرة القرم (Getty)

سامر إلياس

تتجمّع الملفات الخلافية بين روسيا والغرب، متحولة إلى «كرة ثلج» تنذر بهدم ما تبقّى من أسس اتفاقية الشراكة والتعاون، التي توصل إليها الطرفان في عام 1994، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1997. وتضيف اتهامات جمهورية تشيكيا للاستخبارات العسكرية الروسية بتفجير مخزن للذخيرة في عام 2014، ملفاً خلافياً آخر في العلاقات التي وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ حقبة الحرب الباردة (1947 1991). وتنذر الأوضاع بأزمة دبلوماسية كبيرة بين روسيا والبلدان الأوروبية، على غرار أزمة تسميم العميل الروسي المزدوج سيرغي سكريبال وابنته يوليا في 4 مارس/آذار 2018، تبادل فيها الطرفان طرد نحو 300 دبلوماسي.

ومنذ الصيف الماضي توترت العلاقات الروسية الأوروبية بسبب تسميم المعارض الروسي أليكسي نافالني، وازداد تدهور العلاقات مع اعتقاله فور عودته إلى روسيا في يناير/كانون الثاني الماضي، والحكم عليه لاحقاً بالسجن لمدة تصل إلى سنتين ونصف السنة. وساهمت الأحداث الأخيرة في شرق أوكرانيا منذ شهر مارس الماضي، وحشد روسيا قوات ضخمة على الحدود مع جارتها الغربية، في تأزم إضافي للعلاقات الثنائية في واحد من أكثر الملفات تأثيراً على العلاقات بين البلدين، وتسبّب في فرض حزم عقوبات أوروبية متتالية على روسيا منذ ضمّ شبه جزيرة القرم الأوكرانية والتورط في حرب إقليم دونباس في عام 2014.

وقد رفض المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف، أمس الاثنين، تحذيرات الدول الغربية التي تعهّدت بردّ حازم في حال توفي نافالني وقال: «لا يمكننا أن نقبل مثل هذه التصريحات من جانب ممثلي حكومات أخرى» معتبراً أن هذا الموضوع «يجب ألا يحظى باهتمام» من جانبهم. وأضاف «نحن لا نتابع الوضع الصحي للسجناء الروس». أما في ملف تشيكيا فاعتبر الكرملين أن قرار براغ طرد 18 دبلوماسياً روسياً متهمين بالتجسس هو «استفزاز».

من جهته، ندّد الاتحاد الأوروبي أمس الاثنين، بتصاعد التوتر مع روسيا معتبراً أن الوضع «خطير جداً» على الحدود مع أوكرانيا، كما اعتبر موسكو «مسؤولة» عن الوضع الصحي لنافالني. وقال وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل قبل اجتماع لوزراء خارجية الدول الـ27 عبر الفيديو إن «روسيا حشدت 150 ألف جندي على الحدود مع أوكرانيا»، وهو ما يعني حكماً زيادة احتمالات الحرب واجتياح كييف. وأضاف أن «العلاقات مع روسيا لا تتحسن، بل يتصاعد التوتر في مختلف المجالات». وحذّر بوريل من أن «الأوروبيين طلبوا من السلطات الروسية تقديم الرعاية الصحية لنافالني، لكن طلبنا لم يؤخذ بعين الاعتبار. الآن مع تدهور الوضع، سنعتبر السلطات الروسية مسؤولة عن صحة نافالني». كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية أمس، أن طائرة «ميغ 31» لاحقت طائرة أميركية وأخرى نرويجية، كانتا في دورية فوق بحر بارنتس في القطب الشمالي.

وتطاول الخلافات الروسية الأوروبية، ملفات مثل قضايا التسلح، في ظلّ خشية أوروبا تحوّل أراضيها إلى ساحة لنشر صواريخ جديدة، يتراوح مداها بين 500 و5000 كيلومتر، بعد انسحاب الولايات المتحدة وروسيا من اتفاق الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى في العام الماضي. كما تعترض روسيا على نشر الدرع الصاروخية الأميركية في بولندا ورومانيا وبلدان البلطيق الثلاثة، ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا. وتزداد مخاوف موسكو منذ انتهاء ولاية الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، وعمل واشنطن في ظل إدارة جو بايدن المتواصل على تحسين العلاقات مع أوروبا، في إعادة توحيد حلف الأطلسي، وتوسعه شرقاً، ما تعتبره موسكو خطاً أحمر يهدد أمنها الداخلي. مع العلم أن روسيا بذلت جهوداً كبيرة وخاضت حروباً في جورجيا (2008) وأوكرانيا، لمنع توسع الحلف وضم أعضاء جدد من محيطها السوفييتي السابق. وفي مولدوفا، تدعم روسيا إقليم ترانسنيستريا (جمهورية بريدنيستروفيه الانفصالية)، وترفض سحب جيشها ومخازن الأسلحة الضخمة من الإقليم، في حين تدعم بروكسل وحدة وسلامة أراضي مولدوفا.

وبعيداً عن الخلافات التقليدية بين روسيا من جهة وبولندا وبلدان البلطيق من جهة أخرى، برزت في السنوات الأخيرة خلافات كبيرة بين روسيا وكل من النرويج، والسويد، والدنمارك، على خلفية زيادة القوة العسكرية لحلف الأطلسي في منطقة القطب الشمالي، وزيادة روسيا قدراتها الصاروخية في المنطقة. كما تراهن روسيا على البدء باستغلال الثروات الباطنية الضخمة من دون التوصل إلى اتفاق مع كندا والولايات المتحدة والنرويج والدنمارك على تقاسم منطقة جرف القطب الشمالي، والرهان على أن انحسار الجليد سوف يؤدي إلى زيادة نفوذها كقوة بحرية للنقل من شرقي آسيا والصين إلى أوروبا.

وفي السنوات الأخيرة، فرضت أوروبا عقوبات على روسيا بتهمة التدخل في الانتخابات، وتنفيذ هجمات سيبرانية على بعض الدول الأوروبية، ونشر وسائل الإعلام الروسية المدعومة من الكرملين أخباراً كاذبة لزيادة النقمة الشعبية على المهاجرين واللاجئين، وزيادة قوة اليمين المتطرف، إضافة إلى تصفية معارضين للرئيس الشيشاني رمضان قديروف في ألمانيا والنمسا والسويد.

وتمر العلاقات الروسية الأوروبية في أسوأ مراحلها منذ انهيار الاتحاد السوفييتي السابق (1917 1991)، بعدما شهدت فترات مدّ وجزر في العقود الثلاثة الأخيرة، انتهت إلى قناعة عبّر عنها بوريل في 9 فبراير/شباط الماضي بعد زيارته موسكو بأيام، قال فيها إن الزيارة عزّزت رؤيته بأن روسيا ترغب في الانفصال عن أوروبا، وتفريق الغرب. ووجه بوريل انتقادات قاسية لحكم الرئيس فلاديمير بوتين، وقال إن حكومة بوتين «عديمة الرحمة» ومستبدة وخائفة من الديمقراطية. وخلص في كلمة للبرلمان الأوروبي إلى أنه «يبدو أنه لا مجال تقريباً لتطوير بدائل ديمقراطية. هم لا يرحمون في خنق مثل هذه المحاولات»، مبدياً اعتقاده أن الكرملين ينظر للديمقراطية باعتبارها تمثل «تهديداً وجودياً».

وتكشف تصريحات بوريل عن تعثر المسار الذي اتبعته أوروبا في التعامل مع روسيا منذ تسعينيات القرن الماضي، والمنطلق من إمكانية إحداث تغييرات في روسيا للتخلص من الماضي الشيوعي الشمولي، والسعي لتعزيز قيم الحرية والتعددية في روسيا، والاقتراب أكثر إلى القيم الأوروبية.

حرب للسلم؟

أظهرت التصريحات المتتالية لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عدم اكتراث موسكو بالعلاقة مع أوروبا، حتى أنه اعتبر في ١٢ فبراير/ شباط الماضي، أن روسيا جاهزة لقطع العلاقات مع أوروبا على خلفية العقوبات، مستشهداً بالمثل المعروف «إذا أردت السلم، فاستعد للحرب».

بوريل: يحشد الروس 150 ألف جندي على الحدود مع أوكرانيا

طاردت طائرة روسية مقاتلتين أميركية ونرويجية فوق بارنتس

متابعة

الانسحاب من أفغانستان: ترامب يؤيد بايدن والعسكر يخشون عودة الإرهاب

يحظى الرئيس الأميركي جو بايدن بدعم سلفه دونالد ترامب في شأن الانسحاب من أفغانستان، لكنه لا يحظى بدعم العسكر الرافضين للخروج

أظهر القرار، الذي خرجت به الإدارة الأميركية بشأن إتمام انسحاب ما تبقى من قوات أميركية في أفغانستان، تصميم الرئيس جو بايدن على تطبيق ما كان يرغب به منذ زمن طويل، متقاطعاً بذلك مع سلفه دونالد ترامب، الذي رحّب بقرار الانسحاب.

وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن بايدن عقد العديد من الاجتماعات في سياق الانسحاب، وخلص إلى تأكيد ما ذكره قبل 13 عاماً، حين زار كابول بصفته نائباً للرئيس الأسبق باراك أوباما، بأنه «لا يمكن للقوات الأميركية، أيا كان حجمها، أن يؤدي بقاؤها إلى استبدال حكومة أفغانية مستقرة دائمة أو المحافظة عليها». ومع إعلانه الانسحاب قبل حلول 11 سبتمبر/أيلول المقبل، الذكرى الـ20 للاعتداءات التي طاولت الولايات المتحدة بقيادة تنظيم «القاعدة» ومقره أفغانستان، يكون بايدن قد تجاوز نصيحة كبار القادة العسكريين، مثيراً التساؤلات حول الأمن القومي. في السياق، ذكر مسؤولون أميركيون أن رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال مارك ميلي، ورئيس القيادة المركزية الأميركية الجنرال فرانك ماكنزي، وقائد القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان الجنرال أوستن ميلر، دعوا إلى إرساء نهج قائم على منح المفاوضات وقتاً إضافياً، وعلى الأقل، الاحتفاظ بقوة لمكافحة الإرهاب في أفغانستان. واعتبر الجنرالات أن سقوط كابول بيد حركة «طالبان» سيؤدي إلى لجوء الأفغان إلى دول مجاورة وإلى أوروبا، فضلاً عن عودة «القاعدة» مجدداً إلى الواجهة.

ورفض وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، عندما سأله الصحافيون الأسبوع الماضي في بروكسل عما إذا كان كبار الضباط قد وافقوا على قرار الانسحاب، الإجابة على السؤال، مكتفياً بالقول إن «أصواتهم مسموعة، ومخاوفهم تؤخذ في عين الاعتبار».

وحول موقف أوستن، قال المسؤولون الأميركيون، وفقاً لـ«واشنطن بوست»، إن أوستن، مثل زملائه العسكريين، يؤيد استمرار الوجود العسكري. واعتبر أحد المسؤولين في وزارة الدفاع «البنتاغون» أن أوستن يستند في قراره إلى تجاربه الخاصة، تحديداً في العراق، حين أشرف على سحب إدارة أوباما السريع للقوات في عام 2011. وبعد أقل من ثلاث سنوات، استولى تنظيم «داعش» على ثلث البلاد.

من جهته، رأى مدير وكالة المخابرات المركزية «سي آي إيه» وليام بيرنز، في شهادة له أمام الكونغرس، قبل إعلان بايدن قرار الانسحاب يوم الأربعاء الماضي، أنه «عندما يحين الوقت لانسحاب الجيش الأميركي، فإن قدرة الحكومة الأميركية على جمع التهديدات والتصرف بشأنها ستتضاءل»، في مؤشر إلى احتمال عودة «القاعدة» ومنظمات إرهابية أخرى إلى الواجهة.

أما الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، فاعتبر أن لا خيار أمام الأطلسي سوى الاقتداء بالانسحاب الأميركي، مشيراً إلى أنه «في ضوء القرار الأميركي، وافق جميع الحلفاء على بيان الانسحاب المشترك». وجاء إعلان ستولتنبرغ بعد زيارة أوستن ووزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى بروكسل في الأسبوع الماضي.

ويشكّل التباين مع العسكريين نقطة خلاف لبايدن، إذ إن ترامب، الذي أشاد بقرار خلفه الانسحاب، تراجع مراراً عن قرارات مماثلة كان يعلن عنها بتغريدة على «تويتر»، بسبب معارضة العسكريين، خصوصاً القرارات المتعلقة بالانسحاب من سورية والعراق وأفغانستان. وعلى الرغم من أن الرئيس السابق دعم موقف بايدن، إلا أنه حثه على «إنهاء أطول حرب في أميركا قبل 11 سبتمبر» المقبل. وقال ترامب إن الانسحاب «شيء رائع وإيجابي يجب القيام به». وتمنى عدم استخدام بايدن تاريخ 11 سبتمبر «لسببين، الأول نستطيع الانسحاب فوراً، والثاني إن 11 سبتمبر يمثل حدثاً وفترة حزينة جداً لبلدنا ويجب أن يظل يوماً للتأمل والذكرى، تكريماً لتلك النفوس العظيمة التي فقدناها».

وتلقى بيان ترامب توبيخاً واضحاً من حليف سابق له وهو ليندزي غراهام، الذي غرد مساء أول من أمس الأحد على «تويتر»، معتبراً أنه «لا يوجد شيء رائع أو إيجابي بشأن السماح للملاذات الآمنة للإرهابيين بالظهور من جديد في أفغانستان، أو تجدد الحرب الأهلية في أفغانستان». ومع أن بايدن أيد اجتياح أفغانستان في عام 2001، إلا أن وجهة نظره تغيرت بشكل حاد بحلول عام 2009، عندما رفض زيادة القوات التي دعا إليها الجيش ووافق عليها أوباما في النهاية. وفي عام 2011، قال إن «طالبان لم تكن عدوّتنا ولم تُبد نيتها في مهاجمة الولايات المتحدة»، واعداً في حملته الانتخابية العام الماضي بـ«إنهاء الحروب الأبدية».

(العربي الجديد)

من المقرر أن تستمر عملية الانسحاب الأميركي حتى 11 سبتمبر المقبل (Getty)

«سي آي إيه»: الانسحاب سيُضعف قدرتنا على جمع التهديدات

قضية

سلاح أميركا المتفلت

وباء الموت المجاني لا يحرك واشنطن

لا يزال السلاح الفردي يحصد أرواح آلاف الضحايا في الولايات المتحدة سنوياً، فيما تسير واشنطن على خطى السلحفاة للحد من ظاهرة تفلت السلاح بين المواطنين والموت المجاني الناجم عنه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

فيما يقارب الرئيس الأميركي جو بايدن أجندته الداخلية، بمنطق الأولويات، يتصاعد الجدل في الولايات المتحدة، مجدداً، حول مسألة السيطرة على السلاح الفردي، بعدما شهدت البلاد سلسلة من حوادث إطلاق النار الفردي، وُضعت في خانة عمليات القتل الجماعي، حيث قتل في كلّ واحد منها أربعة أشخاص أو أكثر. هذه الحوادث، التي وقع آخرها أول من أمس الأحد في ولاية لويزيانا، داخل متجر لبيع الخمور، وأدّى إلى إصابة خمسة أشخاص بجروح خطيرة، صنّفتها الإدارة الأميركية الديمقراطية كـ«وباء صحّي»، مشابه لوباء كورونا. وتعجب كبير علماء الأوبئة في البلاد، أنتوني فاوتشي، بأن هناك من لا يزال يجادل حول ما إذا كان تفلت السلاح الفردي الذي يقتل المئات، بل الآلاف أحياناً، سنوياً، في الولايات المتحدة، هو بمثابة وباء أم لا. فيما دعا مشاهير أميركيون في عالم الفن وغيره، إلى «حملة تلقيح» ضد العنف الناجم عن تملّك الأسلحة الفردية. ورأى بايدن ونائبته كامالا هاريس، أن هذه المسألة تأخذ بعداً دولياً، بعدما أصبحت حوادث إطلاق النار في الولايات المتحدة والموت «المجاني» الناجم عنها، تشكل إحراجاً قوياً لسمعة أميركا أمام المجتمع الدولي. لكن بايدن نفسه، الذي اختبر لعقود طويلة الجدل المؤسساتي والدستوري في واشنطن حول السيطرة على السلاح الفردي، يدرك أن الكثير من التحركات التشريعية في الكونغرس لهذا الهدف، لا تزال لا تطعم خبزاً، نظراً لصعوبة حلّ هذه المعضلة المرتبطة جذرياً بالدستور، وبالخلاف الأيديولوجي الكبير بين الجمهوريين والديمقراطيين، ولكن أيضاً بنفوذ لوبي السلاح، والجمعية الوطنية الأميركية للبنادق («أن آر أي»).

وأصيب 5 أشخاص، ليل الأحد الإثنين، بجروح خطرة، بعدما تعرّضوا لإطلاق نار، في متجر لبيع الخمور، في شريفبورت، في ولاية لويزيانا. وأكدت الشرطة، أنها تلاحق سيارة بيضاء من طراز «فورد»، يشتبه أن سائقها هو من أطلق النار على المتواجدين أمام المتجر. وكانت حادثة شريفبورت، قد سبقتها حادثتا إطلاق نار في اليوم ذاته، إحداها سجّلت مقتل 3 أشخاص داخل شقة سكنية في أوستن، تكساس، وأخرى أدت إلى مقتل ثلاثة، وإصابة إثنين، بعد تبادل لإطلاق النار، في مقاطعة كينوشا، في ولاية ويسكونسين. وكان حادث مماثل وقع الخميس الماضي في إنديانابوليس، عاصمة ولاية إنديانا، بعدما قتل مسلح 8 أشخاص، وأصاب أشخاصاً عدة آخرين في منشأة تابعة لشركة «فيديكس»، قبل أن ينتحر. وفي نهاية شهر مارس/آذار الماضي، قتل 4 أشخاص، بينهم طفل، في مبنى إداري في جنوب كاليفورنيا، فيما لقي 10 أشخاص حتفهم في 22 مارس، في حادث إطلاق نار على محل بقالة في بولدر في كولورادو. وجاء ذلك بعد أقل من أسبوع على إطلاق رجل النار وقتله 8 أشخاص، بينهم ست نساء من أصول آسيوية، في منتجع صحّي في أتلانتا في جورجيا.

ويقضي حوالي 40 ألف شخص في الولايات المتحدة كل عام، بأسلحة نارية، أكثر من نصفهم انتحاراً. وبحسب شبكة «سي أن أن»، بناء على بيانات من «أرشيف عنف السلاح»، فإنه منذ 16 مارس الماضي، شهدت الولايات المتحدة 50 حادثة إطلاق نار أدت إلى موت جماعي (مقتل أكثر من 4 أشخاص)، كما شهدت منذ بداية العام 150 حادثة من هذا النوع على الأقل.

في المقابل، تجري مقاربة مسألة انتشار السلاح الفردي، في الولايات المتحدة، عبر تشريع إنجازات كلّ رئيس على حدة، لجهة ما استطاعت إدارته أن تمرره، ليس لناحية إيجاد حلّ جذري لـ«وباء عنف السلاح»، بل لاستمرار العمل على سدّ «الثغرات»، للحدّ من تداعيات تفلت السلاح، الذي يرتبط

استهداف فرنسي أم تشويش انتخابي؟

توتير العلاقات الجزائرية التركية

رغم مسارعة الجزائر وتركيا لنسف تقارير تحدثت عن علاقة أنقرة بحركة «رشاد» المعارضة، إلا أن تساؤلات عدة تطرح حول من هو الطرف الذي يقف وراء هذه التقارير، وهل الأمر محاولة لاستهداف التقارب بين الدولتين، أم أنه مرتبط بالانتخابات التشريعية؟

عثمان لحياني

سارعت الجزائر وتركيا إلى احتواء سياسي وإعلامي لتقارير صحافية تحدثت أخيراً عن علاقة أنقرة بحركة «رشاد» الجزائرية المعارضة، للحد من أي تداعيات لهذه التسريبات الصحافية المنشورة في الجزائر، والتي يُعتقد أنها مدفوعة من جهات محلية وإقليمية منزعجة من تطور العلاقات بين البلدين، خصوصاً باريس التي أُزيحت من قبل أنقرة من لائحة أول مستثمر في الجزائر، في حين وصفت بعض التحليلات هذه التقارير بأنها ذات بُعد سياسي له علاقة بالسعي للتأثير على حظوظ الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل.

وعملت المراكز الدبلوماسية في كل من الجزائر وأنقرة، وفي توقيت متزامن، على نسف سريع وصدٍ سياسي لما يعتقد أنها بداية لحملة إعلامية لا تُعرف الأطراف التي تقف وراءها، تستهدف التشويش على المسار الإيجابي للعلاقات بين الجزائر وتركيا، بعد نشر كبرى الصحف الجزائرية «الخبر» تقريراً يوم الخميس الماضي، زعم احتضان تركيا لقاءات بين ناشطين في حركة «رشاد» الجزائرية المعارضة مع مسؤولين أتراك في إسطنبول وأنطاليا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر خاصة قولها إنّ «هذه اللقاءات قد تؤدي إلى توتر في العلاقات»، واتهمت أنقرة «بالسعي لتحريك الخلايا النائمة لهذا التنظيم»، الذي تعتبره السلطات الجزائرية «حركة مارقة تقف وراء استهداف جهاز المخابرات والجيش» في تظاهرات الحراك الشعبي الأخيرة، ووصفها آخر بيان لمجلس الأمن القومي في الجزائر بأنها «قريبة من مرجعية الإرهاب».

وكشفت مصادر خاصة لـ«العربي الجديد»، أن دبلوماسيين جزائريين يعملون في أنقرة، عبّروا عن انزعاج بالغ واستياء كبير من نشر هذه التقارير في الجزائر، والتي وصفوها بـ«المضللة ولا تخدم مصالح الجزائر تحديداً»، خصوصاً أن مسار العلاقات بين البلدين والنتائج المحققة على صعيد التعاون السياسي والاقتصادي والأمني تسير بصورة جيدة وفي اتجاه مناقض تماماً لما زعمته تلك التقارير.

كما خرج سفير الجزائر في أنقرة، مراد عجابي، رسمياً في تصريحات صحافية يوم الجمعة الماضي، ليصف العلاقات الجزائرية التركية بأنها «رائعة، في انتظار زيارات من أجل تعزيزها أكثر»، مضيفاً أنّ «الفرص كبيرة وإرادتنا أيضاً كبيرة، وإن شاء الله سننجز معاً أعمالاً كبيرة بطريقة مفيدة وقوية أكثر في الفترة المقبلة»، وهو ما سمح لتركيا بأن تصبح الدولة الثانية في لائحة الشركاء التجاريين للجزائر بعد الصين، ثم تأتي فرنسا في المرتبة الثالثة. كما دعا المزيد من رجال الأعمال والشركات التركية للاستثمار في الجزائر.

وعلى المنوال نفسه، أصدرت السفارة التركية في الجزائر موقفاً مماثلاً، ونشرت بياناً أول من أمس الأحد، اعتبرت فيه أن «الادعاءات بأن تركيا تحاول التدخل في المشهد الجزائري، وأنها تصرفت لصالح عناصر معينة، لا تعكس الحقيقة، وهي ادعاءات تسعى لتقويض العلاقات بين البلدين الصديقين». واعتبرت السفارة أن غرض هذه المزاعم هو استهداف العلاقات بين الدولتين، وقالت: «من الواضح أنّ ناشري هذه الدعاية الكاذبة وهذه الشائعات التي تهدف إلى المساس بالتطور الإيجابي للعلاقات الحميمية والودية بين الجزائر وتركيا، لا تأخذ بعين الاعتبار عمق الروابط الأخوية بين البلدين»، مشيرة إلى أنّ «هذه العلاقات الثنائية التي تتطور في جميع المجالات، ستتغلب على جميع المبادرات السلبية التي تحاول إلحاق الضرر بها». وباتت تركيا أكثر الدول استثماراً في الجزائر بأكثر من 4,5 مليارات دولار أميركي. كما بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا أكثر من أربعة مليارات دولار أميركي عام 2020.

وعن الأطراف التي يمكن أن تستهدف العلاقات بين الجزائر وأنقرة، قال رئيس «مركز العلاقات الجزائرية التركية» في إسطنبول، محمد واعراب، إن هناك أكثر من طرف قد يكون خلف هذا الدس الإعلامي للتشويش على العلاقات الجزائرية التركية. وأضاف في حديث لـ«العربي الجديد»: «الطرف الأول هي فرنسا التي تعتبر الجزائر حديقة خلفية لا تقبل أن يشارك فيها غيرها، وترى في تركيا عدواً تاريخياً، خاضت وتخوض معه صراعاً في ساحات كثيرة سابقاً والآن. والجزائر إحدى تلك الساحات التي لا تريد فرنسا أن تتقاسمها مع تركيا، خصوصاً أن الأخيرة التي تتوغل أيضاً بصمت في دول أفريقية كثيرة مستفيدة من الروابط المشتركة الكثيرة، كالدين والتاريخ المشترك، تسعى إلى الوصول إلى شاطئ المتوسط عن طريق الجزائر».

> لا تريد فرنسا أن تتقاسم المصالح في الجزائر مع تركيا

وأشار واعراب إلى أنّ «الطرف الثاني المزعج من التطور الهائل للعلاقات الجزائرية التركية، هو محور القاهرة-الرياض-أبوظبي، وهو مستعد للذهاب بعيداً لمنع مزيد من التقارب الجزائري التركي قد يفرمل مشاريعهم في المنطقة، خصوصاً أنّ تركيا تعتبر حاضنة لحركات الإسلام السياسي المضطهدة، ومثلها الجزائر تعتبر الإسلاميين جزءاً أصيلاً في المشهد وتسمح لهم بالعمل الجمعوي والسياسي».

وتشير مثل هذه التحليلات، إلى أنّ جناحاً في مستوى ما من السلطة الجزائرية قد يكون منزعجاً من الحضور التركي في الجزائر، وهو جناح كان يعبّر عنه بصراحة رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى الموجود في السجن، إضافة إلى مجموعات المصالح السياسية والمالية الموالية لباريس، والتي لها نفوذ لافت في وسائل الإعلام في الجزائر. ويتقاطع هذا مع تقديرات سياسية تذهب في اتجاه مغاير، وتعتمد على عامل وحدث محلي لتفسير مثل هذه التسريبات الإعلامية، وتربط الأمر بتوقيت الانتخابات التشريعية المقبلة المقررة في 12 يونيو المقبل. ويعتبر أصحاب هذه التقديرات، أن ما نشر وسينشر في وقت لاحق في هذا السياق، جزء من مسعى لتشويه صورة الإسلاميين واستهداف حضورهم السياسي والانتخابي في الجزائر، خصوصاً من قِبل جناح في السلطة والأجهزة المؤثرة في الشأن السياسي في الجزائر، والتي تنظر بعين الريبة إلى الإسلاميين وترفض أي احتمال لنجاح هذا التيار في البلاد، وهو ما يمكن أن يكون قد دفعها إلى إثارة مزاعم بوجود ارتباطات بين «رشاد» وتركيا، والتي ينظر إليها على أنها الداعم الرئيس للقوى الإسلامية في الجزائر، خصوصاً أن المشهد الانتخابي في الأخيرة اعتاد على مثل هذا التشويش على الإسلاميين، وإثارة قضايا تخصهم عشية كل موعد انتخابي لإعطاب تقدمهم.

من جهته، أشار الباحث المتخصص في الشأن السياسي، علي لخضاري، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أنه «على الرغم من أن قيادات حركة رشاد تتمركز في فرنسا ولندن وسويسرا وألمانيا وإسبانيا، وتحصل على دعم واضح من أجهزة رسمية في هذه الدول، فإنّ التسريبات اكتفت بتوجيه اتهامات إلى أنقرة، ولم تشر إلى تلك الدول، باعتبارها طرفاً في محاولات زعزعة استقرار الجزائر». وأضاف «هذا ما يعزز فرضية وجود دس سياسي وإعلامي واضح في القضية، خصوصاً أنّ تركيا ليست لها أي مصلحة في التعامل مع تنظيم مثل رشاد، كما أنها سلمت قبل فترة إلى الجزائر مطلوبين كانوا على أراضيها، إضافةً إلى أنّ أنقرة لا يمكن أن تغامر بعلاقاتها الحيوية مع الجزائر، خصوصاً في وقت تتجه فيه إلى مراجعة علاقاتها مع دول كانت على خصومة سياسية معها مثل مصر».

خلال زيارة أردوغان إلى الجزائر، يناير 2020 (مراد كولا/ناضول)